

جودة المنتج السمعي البصري...التلفاز والراديو كنموذج

أ/سارة حجاب

جامعة سطيف2

معالجة الموضوع:

يعرف الإعلام الجزائري اليوم ومعها قطاع السمعي البصري تحولات كبيرة، سواء ما تعلق بطبيعة النشاط الإعلامي في الوسائل المسموعة والمرئية، أو ما تعلق بالهياكل وعدد القنوات وخصائصها، وقد جاء هذا التحول كحتمية للتغيير الشامل الذي عرفته الجزائر عقب دستور فبراير 1989، وكذا إدراك الدولة لأهمية الدور الذي قد تلعبه الإذاعة والتلفزيون، ومدى تأثيرها على الجماهير، وقصد الوقوف على المسار التطوري للإذاعة والتلفزيون في الجزائر، نستعرض في البداية لمحة تاريخية عن مؤسستي الإذاعة والتلفزيون الجزائري كنموذج .

لا أحد ينكر أن التلفزة و الراديو هي من بين أهم وسائل الإعلام وأكثرها تأثيرا في صناعة المنتج السمعي البصري . فقد تجاوزت الشاشة الصغيرة و الراديو مجرد كونها وسيلة اتصال وتواصل، أو مجموعة من القنوات التي تقدم برامج للإخبار أو التسلية أو التثقيف؛ تجاوزت ذلك كله لتصبح أداة للضبط الاجتماعي والتحكم السياسي والهيمنة الثقافية والإيديولوجية و التجارية من جهة قدرتها على التأثير في الأفراد والجماعات وتكييف وعيهم وسلوكهم أو ربما تزييفه¹.

ومما ساعد التلفزة و الراديو على النهوض بمثل هذه الوظائف الاشهارية أنّ الصورة التي هي قوامها لا تتطلب مجهوداً كبيراً في التلقي، خلافا للكلمة. فالمرئي يظلّ "بطبعه" في المتناول، وهو إلى ذلك جذاب وساحر، فضلا عن أنّ رسالته متضمنة فيه؛ وهو ما يجعل منه أداة تعبئة وتحفيز سارع الإشهار إلى اعتمادها وتوظيفها واتخاذها وسيلة للتحريض على الاستهلاك المغلف بالمتعة. لهذا يجب أن نتمعن في دراسة صورة المنتج السمعي البصري وفي تفكيكها وتحليلها وتأويلها ونقدها، بما أنّ الأعمال الأكاديمية في الجامعات العربية تبدو في حاجة إلى مزيد من المراكمة. فلا يزال هذا المجال مغمورا وبعيدا عن الدراسة - إلى حد ما - رغم هيمنة الصورة على الحياة المعاصرة وتوجيهها لأهم استراتيجيات التواصل الإنساني. لهذا يجب تلمين الصورة الإشهارية وتطويرها و العمل على تكثيف حضورها في مختلف الوسائل السمعية البصرية و المواقع الاجتماعية و مدى تأثيرها الفعال في المجتمع.²

مميزات المنتج السمعي البصري:

تتميز المنتجات الإعلامية السمعية البصرية بالتنوع والتعدد في الأشكال وبفضل التطور وتعدد النظم الإعلامية في العالم الذي اتجه إلى الفصل بين مؤسسات الإنتاج والبرمجة والبث وهو الاتجاه العام. تتميز المنتجات الإعلامية المرئية المسموعة بالمرونة بحيث أنها تنقسم إلى منتجات فنية وصناعية.

من حيث انتمائها إلى المنتجات الفنية يمكن اعتبارها منتجات فنية تتمتع بالتفرد والتميز، فكل منتج هو عبارة عن عمل فني متميز به طابعه الخاص ومميزاته الذاتية التي تجعله يختلف عن بقية المنتجات الأخرى وذلك ما يبرر القيام بإنتاجه، بالإضافة لخضوعها لقواعد حماية حقوق التأليف على غرار المنتجات الفنية وهي الأفلام السينمائية والتلفزيونية.

أما من حيث أنواع المنتجات يمكن ذكر العديد من المنتجات التلفزيونية ولكن يتم عادة تصنيفها ضمن البرامج الإخبارية التي تتضمن الأخبار والمجلات الإخبارية التلفزيونية والأفلام الوثائقية والندوات الحوارية المباشرة وغيرها، أما الإنتاج الخيالي فيتضمن الإنتاج الخيالي التلفزيوني والأفلام السينمائية والرسوم المتحركة بالإضافة إلى المنوعات من حصص فنية موسيقية وتلفزيون العرض الواقعي وتلفزيون الواقع ويمكن تقسيم المنتجات الإعلامية المرئية المسموعة حسب الغرض من المشاهدة فتكون إعلامية أو ترفيهية أو ترفيهية حسب وظائف الإعلام، كذلك يمكن تصنيفها حسب سن المشاهدين فتكون برامج خاصة بالأطفال مثل الرسوم المتحركة، أو الموجهة إلى الشباب، أو إلى الراشدين، كذلك تقسم حسب الجنس ببرامج للمرأة وبرامج للرجل، ويمكن تصنيفها أيضا حسب محتوى برامجها والمنتجات التي تبثها فتكون عامة أو متخصصة.³

ومن حيث صيغة بث المنتجات المرئية والمسموعة أو قابلية المنتجات للتخزين ويمكن تمييز نوعين منها:

- المنتجات القابلة لتخزين وهي الأفلام والأشرطة الوثائقية التي يمكن إعادة بثها وتظل قيمتها الفنية أو الإعلامية أو العلمية ثابتة وقد تزيد قيمتها التاريخية.
- المنتجات غير القابلة للتخزين أو منتجات البث وهي تلك الحصص التي تبث مباشرة للجمهور مثل الحصص التنشيطية والعروض المباشرة ويمكن تسميتها منتجات العرض المباشر أو البث المباشر.

أما من حيث انتمائها إلى منتجات صناعية فهي تتميز بكونها نموذج أصلي وحيد ذو تكلفة عالية ويتم استنساخه بتكلفة بسيطة جدا، تتميز بكونها منتجات نمطية وتخضع لتقنيات إنتاج متقدمة جدا وكثيفة رأس المال وكثيفة العمل المؤهل والإبداعي الفني.

المهام العامة للراديو والتلفزيون العموميين:

يعتبر التلفزيون المرآة التي تعكس المجتمع وعليه فقد تغيرت الخدمة العمومية للتلفزيون جذريا خلال الثلاثين سنة الماضية تحت تأثير الطفرات التي عرفها المحيط الاجتماعي الثقافي، الاقتصادي، التكنولوجي والقانوني.

فبعكس المؤسسات الخاصة، فإن القنوات السمعية البصرية العمومية لا تتطور بصفة مباشرة وسريعة تماشيا وحالة السوق ونسبة المشاهدين أو رغباتهم.

فبرامج الخدمة العمومية لا يمكنها الانفصال عن سياق المنافسة وتطور أسواق عرض خدمات التلفزيون والطلب على محتويات القطاع السمعي البصري، وكذلك تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ورغبات المشاهد، بالتالي من الصعب تحديد مجال التوازن بين مهام الخدمة العمومية وإرضاء المصلحة العامة والظرفات الدائمة التي يعرفها القطاع السمعي البصري والمجتمع.

تعتبر الثقافة من أهم رهانات التلفزيون العمومي، فهي ليست ترفاً للأقلية ولا حكراً على الذين لا ينامون في الليل، وبالتالي على التلفزيون العمومي مليء شبكات البرامج واقتناء ما يجذب أكبر عدد ممكن من الجماهير أثناء الساعات التي يسجل فيها عدد أكبر من المشاهدين، وذلك بالاهتمام بأذواق الجميع. على التلفزيون العمومي أن يعرف كيف يبيث اهتماماته عبر الشاشة، وأن يجلب ويلفت نظر الجمهور إلى برامجها، كما عليه أن يجعل الجمهور يهتم بالسينما ويحب القراءة، يمكن لهاذين المجالان الالتقاء والتكامل فيما بينهما بضبط بعض التحف الأدبية إلى السينما مثلاً.

من مهام الراديو والتلفزيون العموميين أيضاً، الاهتمام بالرهانات الكبرى في المجتمع وإعطاء المشاهد وسائل الفهم وفرص المناقشة.

بما انه نافذة مفتوحة على العالم، يجب على التلفزيون أن يكون رمزاً للتعددية والاستقلال. ولأنه صارم تجاه حرية التعبير ومحترم لكل الآراء يجب أن يفتح المجال للتبادل الحقيقي للأفكار بطريقة تعليمية تدخل المشاهد كواليس التاريخ واختراق أسرار العلوم، وبما أنه منفتح فإنه يقبل بكل الاعتقادات.⁴

جودة المنتج السمعي البصري في الجزائر "التلفزيون والراديو كنموذج":

سوق الإعلام المرئي المسموع في الجزائر:

الإطار التاريخي للتلفزيون في الجزائر:

سنستعرض فيما يلي الجوانب التاريخية لنشأة التلفزيون والإذاعة في الجزائر، وذلك منذ فترة الاستعمار الفرنسي وصولاً عند الفترات المختلفة بعد الاستقلال. وعموماً، ظهر التلفزيون لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1926م حين اشترت أولى المحطات radio corporation of america مؤسسة راديو كوربوريشن أوف أمريكا الأمريكية للبث الإذاعي، ونفس الشيء تقريباً حدث في بريطانيا العظمى عندما قامت السلطات بشراء bbc ست محطات خاصة بالبث الإذاعي لإطلاق محطة لتلتحق فرنسا بعد 10 سنوات بالركب وتقرر القيام ببث برنامج مدته ساعة بشكل أسبوعي قبل أن تصل إلى معدل بث بـ 15 ساعة أسبوعياً عام 1935. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح بالإمكان الحديث عن الانتشار العالمي للتلفزيون في الولايات المتحدة وأوروبا.⁵

أما الإذاعة فقد ظهرت أيضاً في أواخر العشرينات من القرن العشرين وكانت منذ بدايتها تابعة للحكومة الفرنسية تحت الإشراف الفني لوزارة البريد، وكانت موجهة آنذاك للأقليات الأوروبية الموجودة في الجزائر حتى سنة 1945، التي كان يشرف عليها رئيس الحكومة وإدارة مستقلة لشؤون التسيير والشؤون الفنية، غير أنه أعطيت بعض الامتيازات الخاصة للحاكم العام الذي أصبح يتزأس مجلساً يدعى باللجنة

الجزائرية للإذاعة تتكون من ستة أعضاء من المجلس الجزائري، ثلاثة مسلمين وثلاثة أوروبيين، وست شخصيات لها اهتمام بشؤون الإذاعة، ستة ممثلين عن الموظفين و13 العمال التابعين للإذاعة وحتى سنة 1943، كانت الإذاعة الجزائرية تبت باللغة الفرنسية، لكن نظرا لأهمية الإذاعة في التأثير فإن السلطات الفرنسية، بذلت حدا للاتصال بالجزائريين الذين لا يفهمون اللغة الفرنسية وهكذا أنشأت في سنة 1943 قناة باللغة العربية وأخرى بالقبائلية سنة 1948. أما التلفزيون في الجزائر، فارتبط ظهوره بالاستعمار الفرنسي الذي أدخله للجزائر خدمة لمصالحه وأغراضه، فقد بدأ البث التلفزيوني في الجزائر بتاريخ 24 ديسمبر 1956، وكانت محطة الإرسال توجد بـ رأس تمنفوست وهي تقع على بعد 20 كلم من مدينة الجزائر، وكانت مزودة بجهاز قدرته 500 واط مما جعل الإرسال يصل إلى مدينة الجزائر وضواحيها فقط زيادة على هذا فإن السلطات الفرنسية ضاعفت من استوديوهات إعداد البرامج في مختلف المدن الجزائرية مثل: قسنطينة وهران وبجاية.

كما أدخلت إصلاحات تقنية على محطات الإرسال، والإكثار من محطات الربط في عدة مدن جزائرية كانت الإذاعة تبت على الموجة المتوسطة والقصيرة. ولهذا تضاعف عدد المستمعين. وردا على السياسة الاستعمارية الجديدة الهادفة إلى إبعاد الجزائريين عن واقع الثورة ومن وطنهم عبر ما تبثه من مختلف مراكز إرسالها، جاء ميلاد إذاعة صوت الجزائر في تونس 1956 والتي كانت تبث برامج محدودة الزمن، إذ تبلغ مدته 15 دقيقة لكن تفوق في تأثيرها وقوتها 24 ساعة من الإرسال المتواصل، الذي كان يعمل به فرع باريس بالجزائر، وكان الهدف من إنشاء هذه الإذاعة الوقوف من وجه الاستعمار وإقناع الرأي العام الدولي بعدالة القضية الجزائرية.

وظلت الهيمنة الاستعمارية على الإذاعة والتلفزيون من طرف الاستعمار، لا سيما بعد مفاوضات إيفيان التي عملت السلطات الاستعمارية من خلالها للإبقاء على سيطرتها على بعض المؤسسات الإستراتيجية في البلاد، وهنا يمكننا الحديث عن معجزة، حيث حضر إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون ضابط من جيش التحرير ليخبر المدير الفرنسي الذي يتلقى أوامره من باريس، ينبأ بتعيينه كمكلف بمتابعة ومراقبة نشرة الأخبار، لكن المدير الفرنسي لم يرض بهذا القرار، وهذا بانسحابه رفقة الجميع العاملين بالمؤسسة اعتقادا منه أن الأمور ستوقف بذهابه، لكن الضابط الجزائري رد عليه بشجاعة "ذهبوا إلى حيث شئتم"، وتقرر عقد لقاء ثنائي بعد هذه الحادثة، بين مندوب جزائري ومدير ديوان الإذاعة والتلفزيون الفرنسي بباريس، لكن هذا اللقاء لم يتم، بسبب أن المفاوضات الفرنسي جاءت إلى القاعة محملا بملف ضخم بينما دخل الجزائري متباطئ وريقات فقط، فبادر الفرنسي مستهزئا انظر وراءك ربما تكون قد ضيعت بعض أوراقك، لكن المفاوضات الجزائرية لم يتقبل الإهانة، وعاد ليخبر المسؤولين أن المفاوضات مع فرنسا حول موضوع الإذاعة والتلفزيون أصبحت مستحيلة.

وهنا صدر القرار على المستويات العليا لاسترجاع الإذاعة والتلفزيون، حيث حضر فريق من الجيش الوطني الشعبي ليحتل الموقع وينزع العلم الفرنسي ويستبدله بالعلم الجزائري، وكان وصاحا أن الفرنسيين

سينسحبون بأقصى سرعة ليتركوا مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في أزمة عميقة، وكلهم اقتناع بأن البث سيتوقف في اليوم الموالي.

لكن رهان الفرنسيين لم يتحقق، أمام رهان مجموعة متكونة من 21 تقنيا، 19 منهم مكونون في الجيش الوطني، أخذت على عاتقها مهمة استمرارية الإرسال، وهو ما حدث فعلا. ووقفت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال أمام تحديات ورهانات كبيرة لإعادة بناء الوطن ورفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي.

فاسترجعت الإذاعة والتلفزيون في 28 وابتداء من 28 أكتوبر 1962م عملت الدولة الجزائرية على تحقيق التحول من إعلام ثوري إلى إعلام موجه ففي البدايات كانت الوسائل والإمكانيات المادية قليلة جدا 3 وقد كانت بعض وسائل الإعلام تخضع في توجيهها وتسييرها لوزارة الإعلام، وكانت في المقابل وسائل أخرى تخضع لإشراف جبهة التحرير الوطني، وكانت الميزانية التي خصصتها المصالح المختصة بالثقافة والإعلام لهذا القطاع ضعيفة وبالنسبة للنشاطات الأخرى وبدأت هذه الميزانية في التحسن خاصة بعد سنة 1966 حيث في 19 أكتوبر 1967 القاضي بإعادة هيكلة الإدارة المركزية لوزارة - صدر مرسوم 67 الإعلام، وقد جعل هذا المرسوم جميع وسائل الإعلام بما فيها التلفزيون مؤسسات عمومية تابعة للدولة وتخضع لإشراف وزارة الإعلام. ولم يكد يمر شهرا واحد على هذا التاريخ، حتى صدر مرسوم آخر في 11 نوفمبر 1967 نصت المادة الأولى منه على "اعتبار أن الإذاعة والتلفزيون مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتميز بالشخصية المعنوية واستقلالية وتحنكر بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية، 4 وبقيت المؤسسة تحت اسم الراديو والتلفزيون اللذين كانا يتقاسمان الميزانية التي كانت تفوق 50 بالمائة وبقيت لميزانية تكبر وتزداد حيث بلغت 70 بالمائة في سنة 1974، لتتخفف في الفترة الممتدة ما بين - دورتها حيث قدرت بـ 79 بالمائة أي 159 مليار دينار.

وانصب الاهتمام أولا على توسيع شبكة الراديو فأنشأت في 1966 محطات جديدتان للإرسال، الأولى بقسنطينة، والثانية بوهان، وكانتا تذيعان على الموجة المتوسطة بقوة 500 كيلوواط، وضعفت هذه الموجة سنة 1968 فصار 600 كيلوواط بحيث أصبحت الراديو تسمع من جميع مناطق شمال البلاد وكان في هذه السنة يوجد بالجزائر حوالي 1.300.000 جهاز للراديو بفضل إتباع الجزائر لسياسة مركزة في استيراد الأجهزة وتحديد الأسعار فيما يخص الراديو إلى مليوني جهاز أي ما يقدر بـ 200 جهاز لكل ألف ساكن، وفي سنة 1978 أصبح يسمع بـ 98 بالمائة وحتى خارج البلاد، حيث كان الإنتاج الوطني في القناة الأولى يبلغ 115 ساعة في حين كان الإنتاج المستورد يقدر بـ 18 ساعة. أمام الاهتمام بالتلفزيون بدأ سنة 1986 عندما أنشأت دار الإذاعة والتلفزيون بقسنطينة وبدأ سكان هذه المنطقة يستطيعون مشاهدة التلفزيون، وبعد ذلك أنشأت عدة محطات الربط للتوزيع بحيث أصبح شمال البلاد تستطيع مشاهدة التلفزيون سنة 1970 وقدر عدد أجهزة التلفزيون بـ 200.000 جهاز بعدما كان قبل ثمانية سنوات يقدر بـ 70.000 جهاز، وفي 1972 أنشأت محطتان بسوق أهراس ومغنية، وفي سنة 1974 محطة بباتنة، وفي سنة 1975

محطتان بالمدينة ومشرية، حيث أصبحت سنة 1976 تقدر نسبتها ب 97 بالمائة. وبهذا أصبحت الإذاعة والتلفزيون يسمعان بطريقة جيدة داخل البلاد وحتى خارجها. وبموجب المرسوم 147 المؤرخ في 01 جويلية 1986.

تأسست المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ولها مهمة اجتماعية وثقافية وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية وتابعة لوزارة الاتصال والذي صدر في نفس اليوم السابق ذكره بفصل الإذاعة.⁶

الممارسة الإعلامية بعد الانفتاح على المنتج السمعي البصري في الجزائر:

إن واقع ممارسة المهنة الإعلامية في الجزائر بعد فتح مجال التعددية الإعلامية في قطاع السمعي البصري عرف ولادة قنوات فضائية قبل تنصيب المجلس الأعلى للسمعي البصري المخول بصلاحيات تنظيم هذا النشاط، ورغم المخاض الذي شهده القطاع والسعي الحثيث للوصول إلى الصياغة النهائية للقوانين والضوابط التي تحكم القطاع سارعت بعض المبادرات الخاصة إلى بعث مشاريع لمحطات تلفزيونية خاصة بدأت بثها التجريبي من الخارج لتعبد الطريق لاستمالة الجمهور وافتكاك مكانة في الفضاء السمعي بصري الوطني عند تجسيد النصوص القانونية المكرسة لانفتاح القطاع واتضح حزمة الشروط المطلوبة للممارسة في هذا الميدان. وبالرغم من الجدل الذي يدور بين المختصين ورجال المهنة حول ضرورة استصدار القانون المنظم للقطاع، لينهي سنوات احتكار الدولة لهذا المجال ويفتح الآفاق نحو تعددية إعلامية فاعلة، فإن الكثير من المختصين ظلوا يؤكدون أن الترسنة القانونية ليست كافية لضمان تنافس حقيقي على مستوى الفضاء الإعلامي المرئي والمسموع.

خاتمة:

و في الأخير ما يسعنا إلا القول أن المنتج السمعي البصري الذي شغله الشاغل التسويق والبيع أن يصبح ذا دور توعوي في مجتمعنا و يمكن لنا أن نؤمن بأن الإشهار في يومنا هذا اتخذ منحى جديدا في إرشاد المجتمع و توجيه الشباب وذلك بالمساهمة في تسويق من أجل المحافظة و تماسك المجتمع بمنتجات سمعية بصرية.

واعتبارًا لما، تقدّم استطاع الإشهار السمعي البصري أن يتنزّل في صميم الصناعات الثقافية والإعلامية وأن يكون محورًا وقطبًا بأتم معنى الكلمة. ولذلك فهو يحظى باهتمام كبير في المجتمعات المتطورة لما يتميز به من قدرة عالية على بلورة الرأي وتشكيل الوعي والتأثير في الثقافة وتوجيهها ضمن أبعاد مختلفة تتجاوز المستوى الاقتصادي الاستهلاكي المباشر لتشمل المجالات الجمالية والأخلاقية والقيمية والفلسفية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم إمام "الإعلام الإذاعي والتلفزيوني"، دار الفكر العربي، الكويت، 1985.

2. أبو قحف عبد السلام " :التسويق وجهة نظر معاصرة" ، كلية التجارة، جامعة بيروت، لبنان ،2001،
3. أحمد إبراهيم غنيم " :الإدارة الإستراتيجية لتسويق المنتجات" ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة،1990.
4. أحمد بدر " :أصول البحث العلمي ومناهجه" ، وكالة المطبوعات، الكويت،1984
5. أحمد عادل راشد" :الإعلان" ، دار النهضة العربية، بيروت.